

كلمة محافظ البنك عن جمهورية الغابون
السيد ريجيس إيمونغولت
وزير الاقتصاد والتوقعات وتخطيط التنمية المستدامة
في الاجتماع السنوي الثاني والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية
جدة - المملكة العربية السعودية
مايو ٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد رئيس مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية
السادة المحافظون والمحافظون المناوبون
معالي السيد رئيس البنك الإسلامي للتنمية
السيدات والسادة

أود، بادئ ذي بدء، أن أضم صوتي إلى صوت المتحدثين الآخرين فأعبر، باسم حكومة جمهورية غابون، عن عميق امتناننا لسلطات هذا البلد الكريم لاستضافته الاجتماع السنوي الثاني والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية، هنا في جدة. وأتوجه بالشكر أيضا للشعب السعودي لما خصنا به من حسن الاستقبال وكرم الضيافة.

وأود أيضا أن أهنئ المسؤولين في البنك الإسلامي للتنمية وعلى رأسهم رئيسه، الدكتور بندر حجار، على ما يتمتعون به من دراية مستدامة في حسن تنظيم هذه اللقاءات التقليدية التي تُسّح لنا فيها الفرصة لتبادل الآراء بشأن المسائل التي تعترض مسار التنمية الاقتصادية في بلادنا المنتمية إلى هذه الأمة.

معالي السيد الرئيس، أصحاب السعادة المحافظون، السيدات والسادة

بعد فترة ممتدة من التوسع الاقتصادي المتين، تباطأ النمو الاقتصادي في غابون بشكل ملموس بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، شأنه في ذلك شأن البلدان الأخرى المنتجة للبترو.

وقد دفع هذا التراجع في أسعار البترول الحكومة لاعتماد سياسة صارمة تجاه الميزانية تأخذ في الحسبان هذه الظرفية الدولية بغية الحفاظ على التوازنات المالية الكبرى.

وفي هذا السياق، تباطأ تنفيذ المشاريع الهيكلية المنبثقة عن الخطة الإستراتيجية لغابون الناهضة، التي أُعدت بإيعاز من فخامة الرئيس علي بونغو أونديمبا، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، بشكل ملموس.

ولذا، تعكف حكومة جمهورية غابون، بدعم من شركائنا الرئيسيين، على وضع برنامج رئيسي لإنعاش الاقتصاد.

ويبيّن تأثير الأزمة الحالية في بلدنا بما لا يدع مجالاً للشك ضرورة تنويع نسيجنا الاقتصادي تنوعاً عميقاً وتعزيز قدرتنا على الصمود في وجه التقلبات الاقتصادية الدولية.

ويجب أن يستهدف هذا السعي لتنويع الاقتصاد، في المقام الأول، إنشاء سلاسل القيمة في الزراعة، وصيد الأسماك، والصناعات الزراعية، وصناعة الأخشاب، والتعدين، والبني التحتية، حتى لا تتعرض أهداف التنمية في الأجل الطويل للمخاطر.

معالي الرئيس، أصحاب السعادة المحافظون الموقرون، السيدات والسادة

إننا نعول، في مواجهة هذا التحديات، على شركائنا الماليين، ولا سيما مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، آمليين في أن يزيدوا دعمهم لجمهورية غابون وللدول الأعضاء الأخرى التي كان وقع هذه الظرفية الصعبة عليها شديداً.

وسيكون هذا الجهد الإضافي تتويجاً للشراكة المثمرة التي تربط غابون بالبنك الإسلامي للتنمية منذ أكثر من ٣٠ عاماً.

وتشمل أنشطة البنك الإسلامي للتنمية في غابون قطاعات عديدة تأتي في صدارتها البني التحتية، والمياه والإصحاح، والنقل، والتعليم، والمعلومات والاتصالات، ليتجاوز بذلك مجموع المحفظة ٦١٠ ملايين دولار أمريكي.

وثمة مجالات عديدة للتعاون في المستقبل، من أهمها تعزيز التمويل البالغ الصغر الموجه لأشد الفئات ضعفاً بغية تحقيق نمو اقتصادي شامل ومتين يُحدث تأثيراً قوياً في الفقر؛ وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية؛ وتمويل التجارة؛ وتعزيز القدرات في مجال العلوم والتقانات.

وأود أن اغتنم هذه السانحة فأعبر تارة أخرى عن عظيم امتناني للدكتور أحمد محمد علي، الرئيس السابق لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، للعمل الجيد الذي أنجزه خلال رئاسته البنك. فقد أتاحت قيادته وخياراته الإستراتيجية لمؤسستنا أن تتبوأ مكانها بين المؤسسات المالية الموثوق بها بفضل ما حققته من نتائج وما حصلت عليه من درجات التصنيف الائتماني التي منحتها إياها مؤسسات التصنيف المرجعية. وتلك نتائج باهرة ينبغي الإشادة بها وتشجيعها.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يُظهر تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام في بلداننا، من خلال إنشاء سلاسل القيمة، ودعم القطاع الخاص في مضمار إنشاء الوظائف، والحاجة الملحة لتمتين الاستقرار الاجتماعي والنمو الشامل للجميع، ضرورة أن تضع القيادة الجديدة للبنك الإسلامي للتنمية جميع ما لديها من وسائل وقدرات للابتكار في مضمار التوجهات الإستراتيجية.

ومن هذا المنطلق، تظل زيادة التمويل الميسر تمثل أولوية في السعي لإيجاد نهج تشغيلي جديد.

وأشكركم على حسن الإصغاء.